مجلس التعاون

توقعا لصدور القانون العام الجاري

التمويل العقاري السعودية تبدأ تقديم قروض شراء مساكن في 2010

الرياض/متابعات:
قالت شركة التمويل العقاري السعودية أنها تعتزم بدء تقديم قروض لشراء منازل بالمملكة في 2010 وتريد جمع مليار ريال عن طريق بيع أسهم لمستثمرين.
وتأسست الشركة قبل أكثر من 10 سنوات توقعا لصدور قانون للإقراض العقاري وهو أمر يتوقع حدوثه هذا العام. (الدولار يعادل 3.75 ريالات).
وأكد أحد مؤسسي الشركة خالد المقيرن خلال اجتماع للمساهمين إن الشركة بانتظار صدور قانون الإقراض العقاري.
وقد استعانت بشركة كلايتون هولدنجز الاستشارية الأمريكية لتقييم حجم سوق الإسكان السعودية وإعداد خطة عمل.
وذكرت كلايتون أنها تبحث استراتيجيات لتقديم القروض بما في ذلك سبل توريق الأصول بما يتفق مع الشريعة الإسلامية.
إلى ذلك قال بروس ليجان رئيس الخدمات الاستشارية في كلايتون لوكالة رويترز " السوق السعودية تعاني بشكل أساسي من ضعف الخدمات فيما يتعلق بتمويل المنازل".
وأشار إلى أن المملكة أكبر بلد مصدر للنفط في العالم يوجد لديها عجز في الوحدات السكنية يبلغ مليون وحدة ويتزايد بواقع 200 ألف وحدة سنويا وان نسبة ملاك المساكن بالمملكة تعادل 30 بالمائة وتعد الأدنى بين دول الخليج العربية.
وأوضح عضو مجلس الإدارة عبد الرحمن مازي أن الشركة ستبدأ برأسمال مدفوع يبلغ مليار ريال منها 600 مليون سيساهم بها مستثمرون مؤسسون من القطاع الخاص و400 مليون ريال من مؤسسات استثمارية.
وأضاف أن الشركة تخطط لزيادة رأس المال المدفوع إلى مليارى ريال لذا ستجمع حال بدء النشاط مليار ريال من خلال طرح عام أولي قبل 2012.
وأكد ماثيو ليند من مجموعة ستراتيجيك مورتجيدج فاينانس التي تقدم المشورة أيضاً للشركة السعودية انه حال صدور القانون يمكن أن تبلغ العوائد السنوية لصناعة القروض العقارية السعودية 150 الى 180 مليار ريال.
وقال المقيرن إن شركة التمويل العقاري السعودية ستبرم شراكة مع بنك محلي لتقديم قروض عقارية من خلال شبكة فروع قائمة.

أضواء

حول ديمقراطية الكويت

في تعليق يحمل مرارة ضاحكة وضحكة مريرة، علق الكاتب الكويتي محمد مساعد الصالح في زاويته بـ«القبس» على «زحمة» الاستجوابات المقدمة ضد رئيس الحكومة الكويتية من قبل نواب إسلاميين وشعبيين، علق بمطالبة الفلكي الكويتي صالح العجيري بوضع «تقويم» خاص بالاستجوابات حتى لا تختلط الأمور على المتابع.

مشاري الذايدي

هطلت الاستجوابات مثل حبات البرد على رأس الحكومة، من النائب الإسلامي المستقل فيصل المسلم، ومحور استجوابه المساءلة حول مصروفات مكتب الرئيس، ومن نواب الإخوان المسلمين المعروفين باسم حركة «حدس»، وهم قدموا محاور عدة يجمع بينها نقد الحكومة على الأداء الاقتصادي وخطة التنمية وتعطيل عمل مجلس النواب، وها هو التكتل الشعبي المشهور بنوابه الخطباء اللاذعين في قضايا ذات طابع شعبي خدمي ومالي، يهدد بتقديم استجوابه الثالث، وهو الأمر الذي دعا رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، إلى التعليق على هذه الثورة البرلمانية ومصير الصدام مع الحكومة، بل ومصير المجلس كله، بالقول : «الله يستر» كما ذكرت صحيفة «الوطن» الكويتية.
من ناحية الدستور، فالاستجواب، سواء لوزير أو لرئيس حكومة، حق دستوري، ولا أحد مصان، إلا الذات الأميرية، كما يقول الدستور، وهو ما يلح عليه النواب المستجوبون دائما، ولكن الذي يراه آخرون أن كثرة استخدام هذه الأداة الدستورية ابتذل معناها وأفقدها قيمتها الاستثنائية، وتحولت أداة الاستجواب إلى عصا تهويش تستخدم في «الطالعة والنازلة» كما يقول البعض من الكويتيين، وأنه يمكن للنائب أن يكون معارضا ومراقبا للحكومة بفعالية من دون حفلة الاستجوابات الاستعراضية هذه.
يذكر لي النائب صالح الملا، وهو من ظواهر المجلس الأخير، باعتباره يصل لأول مرة لقبة البرلمان بشعارات ليبرالية واضحة وبشكل مستقل، يذكر لي أن النائب المعارض الأشهر في تاريخ الكويت كان أحمد الخطيب، ومع ذلك فالخطيب لم يلجأ يوما إلى استخدام حق الاستجواب، لأنه بسبب نضج خطابه وقوته لم يحتج إلى «هراوة» الاستجواب للوزير، ناهيك عن استجواب رئيس الوزراء.
للمتابع من خارج الكويت، فالصورة تبدو عبثية، ويبدو أن نواب المجلس لا عمل لهم إلا المشاغبة والصراخ وتعطيل عمل الحكومة، ولكن أنصار العملية الديمقراطية، يرون الأمور بشكل مغاير، وأن الضجيج الذي يبدو للمتابع من الخارج هو صناعة إعلامية، وإلا فإن أهل الكويت معتادون على هذه الأجواء السجالية بين الحكومة والبرلمان، حتى إن وزير خارجية الكويت الشيخ محمد صباح السالم علق على هذه المعارك بين الحكومة والبرلمان بالقول إن هذا «مو جديد على الكويت».
الذي يبدو أن الاحتباس أو أزمة اللغة بين الحكومة والبرلمان هذه المرة تجاوزت المعتاد، يكفي أن نتذكر أنه في عهد الشيخ ناصر المحمد، رئيس الحكومة، حل البرلمان مرتين، الأولى في (مايو 2006)على خلفية استجواب رئيس الحكومة، بسبب ما وصف من النواب بتخبط الحكومة في مسألة الدوائر الانتخابية، ثم أعيد انتخاب المجلس، وحل مرة أخرى (مارس 2008) على خلفية أزمة تأبين عماد مغنية، ثم حلت الحكومة (نوفمبر الماضي) على خلفية تصعيد النواب السلفيين بسبب استضافة رجل الدين الإيراني السيد الفالي، وما سمي وقتها أزمة القيود الأمنية. بينما حل البرلمان حلا دستوريا منذ إقرار الدستور سنة 1963 مرة واحدة فقط، سنة 1999، وحلا غير دستوري مرتين: سنة1976، واستمر الحل 4 سنوات، وسنة 1986، وأيضا استمر الحل 4 سنوات.
هذه التحولات السريعة والساخنة بدأت تطرح بعض الأسئلة التي كانت تطرح على استحياء من قبل، فمنذ فترة بدأ الهمس في أوساط النخب السياسية الكويتية عن مراجعة التجربة الديمقراطية ومكامن الخلل في الحياة السياسية الكويتية، حتى أن كاتبا شهيرا بمواقفه المعارضة والساخنة مثل عبد اللطيف الدعيج، كتب معلقا على الاستجوابات الأخيرة: «ليس لدينا أصلا مجلس أمة.. أو أن المشكلة أن لدينا مجلس أمة..!».
الكويت مرت بعدة تحولات في مشهدها السياسي منذ أن انطلقت المسيرة الدستورية في عهد الشيخ عبد الله السالم، تغيرت تركيبة السكان كثيرا، ودخل إلى الملعب السياسي تيارات أصولية سياسية بأشكالها من سلف وإخوان ومحسوبين عليهم، وبرز نواب المناطق الخارجية، وضمر التيار القومي واليساري، وغزيت البلد واحتلت بشكل كامل، ثم عادت لأهلها، وسقط النظام المحتل، نظام صدام حسين.
تطورات كثيرة لم تخطر ببال المشرعين الأوائل وآباء الدستور، وهذا شيء طبيعي في تحولات الحياة، فهل تكفي وصفة الآباء في علاج علل الأبناء؟ مسألة «تنقيح» الدستور أو تعديله تثير حنق الكثيرين في الكويت من حماة الدستور، ويعتبرونه خطا أحمر لا يجوز الاقتراب منه، والحق أنه لم يصدر من أحد، سواء الأمير أو أقطاب الدولة، ما يشير إلى وجود نية أو حتى تلميح إلى تعديل أو تطوير الدستور، رغم أن الدستور نفسه وضع آلية لإجراء تعديلات لاحقة عليه، لأن القناعة عند كثيرين، سواء من السلطة أو معارضيها، أن المشكلة ليست في «النصوص، بل في النفوس»، وحسب ما قال لي مسؤول حكومي نافذ في المطبخ السياسي، فإن المشكلة كما يقول المثل اللبناني «مش رمانة، لكن نفوس مليانة».
البعض من المراقبين والمفكرين السياسيين الكويتيين أكثر تفاؤلا، ويعتقد أنه يجب على الجميع الصبر واحتمال مثل هذه الحدة في الممارسة النيابية أو التردد الحكومي في منازلة المعارضة سياسيا، فمثلا الدكتور غانم النجار، وهو مفكر سياسي، يرى أن التغييرات الجوهرية التي مست الحياة الكويتية منذ بضعة سنين ليست بالأمر الهين، وأنه يجب الصبر والأناة حتى نرى مخرجات هذه التغييرات على السطح، فمثلا، كما قال الدكتور النجار، هناك:
* فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء في 2003.
* إقرار مجلس الأمة حقوق المرأة السياسية في مايو 2005.
* تفعيل قانون توارث الإمارة عبر مجلس الأمة، ومن ثم تصويته على تولي الشيخ صباح الأحمد أميرا للبلاد في يناير 2006.
* إلغاء قانون التجمعات من خلال حكم للمحكمة الدستورية، وكسر احتكار الصحف من خلال قانون المطبوعات الجديد.
* تقليص عدد الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 دوائر عبر حركة شعبية شبابية ضاغطة رفعت شعار «نبيها خمس» آنذاك.
من أجل هذه التغييرات والتحولات، التي يتحدث عنها النجار، فيجب الصبر واحتمال المطبات التي تحدث حتى تتسرب مفاعيل هذه التغيرات إلى عقل المجتمع والناخب الكويتي. وهنا وبكلام مثل هذا الكلام، تصبح الأزمة في الكويت ليست أزمة إخفاق التجربة الديمقراطية، بل هي محطة انتقالية طبيعية تمر بها البلد.
الصورة، كما يلحظ من يتحدث مع المهتمين أو السياسيين في الكويت أو كما يراقب الشخص ويقرأ، منقسمة بين صورة متفائلة ومتشبثة بشكل نهائي بقدسية الحل الديمقراطي الدستوري، وبين صورة متشائمة من مآلات وحصاد التجربة على المستوى النيابي، الجديد في المتشائمين ليس «الحرس القديم» أو بعض البسطاء الذين لا يهمهم الجدل الفلسفي والسياسي حول الديمقراطية، بقدر ما تهمهم أمور مثل أزمة الإسكان وإسقاط القروض والبنية التحتية، الجديد في المتشائمين هو تسرب الإحباط من حصاد الديمقراطية إلى دوائر وشرائح كانت مناصرة تقليدية للتجربة الدستورية البرلمانية، مثل أوساط التجار أو حتى الشباب الليبراليين، الذي يرى بعضهم أن الحل غير الدستوري للمجلس ليس خيارا سيئا، حتى نرى إن كان الشعب فعلا ما زال مقتنعا بجذرية الدستور والبرلمان، وسيهب مثلما هب في نهاية الثمانينات أيام «دواوين الاثنين» الشهيرة. ما يجري في الكويت، لا يعني الكويت وحدها، بل يعني الكثير من الذين يطرحون سؤال الديمقراطية وصلاحيتها لمنطقتنا العربية أم لا؟ وهل نحن نمارس الديمقراطية بشكل قشري أدواتي من دون استظهار واستيعاب الأساسات الفكرية والحتميات أو القوانين الفلسفية التي عليها بنيت العمارة الديمقراطية؟ بصيغة أخرى: هل نحن نمارس شكلا ديمقراطيا، لا غبار عليه ولا مطعن فيه، لكنه بلا روح ولا حياة فكرية وأخلاقية تمده بأسباب البقاء.
دوما كانت الكويت محط الأنظار، وهي رغم صغر مساحتها، تمثل نموذجا فريدا في كل شيء، حتى في معارك نوابها مع حكومتها، تمثل شيئا مهما للعالم العربي، ولكنها تمثل النموذج السياسي الأهم والوحيد بالنسبة لدول الخليج، حتى دخلت البحرين حديثا، ومن أجل ذلك كان متابعة وفهم تحولات الكويت وتجربتها الديمقراطية مهما لكل سكان هذا البحر الحافل بالأزمات والتحولات.
الكويت على موعد مع اختبار جدي لديمقراطيتها التي كانت دوما موضع جدل ثري وغني بين أهل الخليج، وعلى ضوء هذا الاختبار ستحسم أسئلة كثيرة حول معضلة الديمقراطية في الخليج، أو هكذا يفترض.

عن/ الشرق (الأوسط)اللندنية

الأمير الوليد يستقبل السفير البريطاني في السعودية

الرياض/14 أكتوبر/فراس اليافعي:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة، في مكتب سموه بالرياض سعادة سفير المملكة المتحدة لدى المملكة العربية السعودية السيد وليام باتي والذي رافقه المسئول الصحفي السيد نيك هيث. وقد حضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة نهلة العنبر، المساعدة الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.
وفي بداية اللقاء، شكر السفير الأمير الوليد على إتاحة الفرصة للقائه ونقل تحيات الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا لسموه. ومن ثم تحدث السفير البريطاني عن العلاقة التاريخية والقوية التي تربط المملكة العربية السعودية بالمملكة المتحدة والجهود المبذولة من الجانبين لتطويرها، كما تبادل الطرفان الأحاديث الودية وتناقشا في العديد من المواضيع المحلية والإقليمية بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي العالمي الحالي.
في مايو 2008م، قدّم الأمير الوليد هبة قدرها 16 مليون جنيه إسترليني توزّع بالتساوي على الجامعتان جامعة كامبريدج Cambridge University وجامعة إدنبرة Edinburgh University في بريطانيا (بواقع 8 مليون جنيه لكل منهما) لصالح إنشاء مركزين للدراسات الإسلامية والبحث، وستوفر المرافق التابعة للمركزين وسائل البحث والمشاركات العامة المطلوبة لتعزيز التفاهم بين العالم الإسلامي والغرب. وفي عام 2002، قدّم الأمير الوليد هبه قدرها مليون يورو لمعهد الدراسات العربية والإسلامية بجامعة إكزتر Exeter البريطانية.

■ الامير الوليد بن طلال يستقبل

في مطلع العام الحالي استقبل الأمير الوليد السيد توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق ومبعوث اللجنة الرباعية إلى الشرق الأوسط. كما استقبل ولي العهد البريطاني الأمير تشارلز في منتجع المملكة بالرياض في عام 2006 ودوق يورك الأمير اندرو في عام 2007م. بالإضافة إلى أن لسموه العديد من الاستثمارات في المملكة المتحدة من خلال شركة المملكة القابضة وتشمل فندق سافوي بلندن و كناري وارف لندن.

المهلة القانونية تنتهي آخر مارس

غالبية الشركات الكويتية تخفي نتائجها حرجا من المستثمرين وانتظارا لخطط إنقاذ

الكويت/متابعات:
مع دخول شهر مارس بدأ العد التنازلي لنهاية المهلة القانونية للإعلانات السنوية عن نتائج أعمال الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تنتهي هذا الشهر، وبعدها مباشرة ستكون هذه الشركات أمام استحقاق إعلان نتائج الربع الأول من 2009.
ووسط الأجواء المليدة بالغيوم انتظارا لتقرير مصير قانون دعم الإستقرار المالي بالكويت والملقب بقانون الإنقاذ تجتاح الأوساط المالية تكهنات قوية بتعمد أغلب الشركات المدرجة في البورصة تأخر إعلان نتائجها المالية للعام 2008 .
ومما يساعد على تأكيد هذه التكهنات ، وجعلها أقرب للتصديق هو أن 50 شركة فقط من الشركات المدرجة في السوقين الرسمي والموازي للأوراق المالية بالكويت والبالغ عددها 216 شركة هي التي أعلنت عن نتائجها السنوية للعام 2008، وذلك بنسبة 23% من إجمالي السوق بينما مازالت بيانات أغلب الشركات والتي تمثل 77% من حجم السوق في علم الغيب!.
والملفت للنظر أن أغلب الشركات الإستثمارية الكبرى لم تعلن عن نتائجها حتى هذه اللحظة كما أن القطاع العقاري بأكمله لم يبدأ في الكشف عن نتائجه باستثناء 3 شركات فقط هي المزايا وأرجان وانجازات .

البعد عن موضع الخاسر الأول

عندما تم الاستطلاع عن أسباب هذه الظاهرة أكد الخبراء أن ورائها أكثر من سبب منها انتظار بعض الشركات لما يمكن أن تسفر عنه خطة الإنقاذ المرتقبة، وفي نفس الوقت محاولة بعض الشركات التي منيت بخسائر في الإختفاء وراء بعضها البعض والتخوف من المبادرة في الإعلان عن الخسائر إلى حين امتصاص الصدمة عبر شركات أخرى وغيرها من الأسباب ، في حين جاءت وجهة نظر الشركات بأن الإتجاه لإعادة الهيكلة والدمج، وتعنت مدققي الحسابات في تدقيق البيانات هي الأسباب الحقيقة لتأخرها في الكشف عن نتائج أعمالها.
بداية أوضح المحلل المالي مجدي صبرى أن بعض الشركات تتعمد هذا التأخير في الكشف عن نتائجها حتى يتم إيقاف السهم تجنبا لمزيد من الخسارة السوقية ، حيث أن إيقاف السهم عن التداول في نظر بعض الشركات أفضل وقاية في المرحلة الراهنة، خصوصا أن ذلك لن يؤثر في عمليات الشركة حيث بإمكانها مواصلة أدائها بعيدا عن ضغوط الأزمة والسعر السوقي.
كما قال صبرى أن العديد من الشركات الكويتية الثقيلة والتي منيت بخسائر من جراء الأزمة تتعمد تأخير الكشف عن نتائجها تجنبا لوضعها في موضع الخاسر الأول، والذي يمكن أن يهز مكانتها في أعين مساهميها وانتظارا لمبادرة شركات أخرى بالإعلان عن خسائر بحثا عمن يمتص الصدمة قبلها.

صدمة عدم توزيع أرباح

وأضاف صبرى أن هناك اتجاها عاما بين الشركات الكويتية بعدم توزيع أرباح عن العام الماضي إما بسبب الخسارة أو رغبة من الشركة في الاحتفاظ بالكاش، لمواجهة تداعيات الأزمة وشح السيولة فضلا عن أن الإحتفاظ بالأرباح يساعد على تجميل ميزانيات الشركات بحيث تظهر هذه الميزانيات خسائر أقل، وهو ما يمثل سببا جديدا يجعل هذه الشركات ترجئ الإعلان عن نتائجها حتى تسبقها عدة شركات لا توزع الأرباح وبذلك تتخفف من الحرج أمام مساهميها ، وتعطيهم فرصة لإستيعاب ظروف السوق التي لا تسمح للشركات بتوزيع أرباح مثل العام السابق مما يساعدها على أن تمتص غضب المساهمين الذين ينتظرون عائدا مجزيا عن استثماراتهم يعوضون بها بعضا من خسائرهم التي لحقت بهم.
يذكر أن 13 شركة كويتية من التي أعلنت عن نتائج العام المالي 2008 أوصت بعدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين.

إلزام الشركات بالإفصاح

ومن جانبه طالب مدير إدارة المحافظ بشركة بيت الإستثمار العالمي غلوبل ميثم الشخص إدارة البورصة أن تصدر قرارا يلزم الشركات المدرجة بالإفصاح عن البيانات المالية قبل المدة القانونية في 31 مارس لافتا إلى أن الإعلان عن البيانات المالية سيعزز من مكانة الشركة التي تفصح عن بياناتها المالية ويعطي الثقة والمصداقية للشركة.
وحذر الشخص من تعرض الشركات للوقف عن التداول إذا لم تفصح عن نتائجها قبل انتهاء المهلة الممنوحة، موضحا أن توقف أي شركة عن التداول يسبب أضرار لشريحة كبيرة من المستثمرين والمساهمين.
وأضاف إن وقف الأسهم عن التداول نتيجة عدم تقديم البيانات المالية سيلقى معارضة كبيرة من المساهمين من الممكن أن تصل إلى رفع القضايا ضد مجالس إدارات الشركات بحجة الأضرار بمصالحهم والإخلال بواجباتهم مما يعتبر معاناة جيدة تجلبها الشركات لأنفسها .

أعادة الهيكلة والدمج

وفى حين أكد عدد من رؤساء مجالس إدارات الشركات الإستثمارية الكبرى لـ "الأسواق" أن الشركات الكبرى لا يمكن أن تتعمد تأخير إعلان نتائجها ، وإنها تحرص في المقام الأول على مصداقيتها تجاه مساهميها ، وان الشركات لا تخشى الكشف عن نتائجها أيا كانت لأن الجميع دون استثناء تأثر بتداعيات الأزمة العالمية ، لكنهم من ناحية أخرى أجمعوا على أن خطة الإنقاذ الحكومية على أهميتها ليست عصا سحرية حتى تنتظرها الشركات.
وأوضح رئيس مجلس إدارة أحدى الشركات الإستثمارية الكبرى والذي رفض ذكر أسمه أن السبب الحقيقي لتأخر الشركات في إعلان نتائجها ومنها شركته هو وجود اتجاه لدى هذه الشركات نحو إعادة الهيكلة بطرق متعددة على رأسها الدمج ، أو التخلص من عدد من الشركات التابعة التي لا جدوى منها ، موضحا أن العديد من الشركات منهمكة حاليا في مفاوضات بهذا الشأن وهو ما يؤدى إلى تأخير بياناها المالية.
سبب آخر لفت إليه مراقب حسابات في إحدى الشركات العقارية وهو أن الإعلام قد ألقى الضوء على مسؤولية مدققى الحسابات عن تلاعب بعض الشركات في بياناتها المالية، وتضليل المساهمين ، وهو ما جعل هؤلاء المدققين يعمدون إلى شئ من التشدد والتعنت -على حد وصفه - في تناول بيانات الشركات وهو ما يعتبر سببا يضاف لجملة أسباب تأخر إعلان الشركات الكويتية عن إعلان نتائجها.
وتبقى النتيجة أن الباقي من الزمن أقل من شهر ، وأن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية باتت مهددة بالوقف عن التداول إذا لم تعلن عن نتائجها المالية للعام 2008.

قال إن لجنة السوق أقرت تعديلات على مشروع قانون هيئة سوق المال

باقر: أسماء المتعاملين وتداولاتهم في بورصة الكويت سرية ولن يكشف عنها

الكويت/ متابعات:
أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي أحمد باقر على أن أسماء المتعاملين وتداولاتهم اليومية بالبيع والشراء في سوق الكويت للأوراق المالية، تعتبر من الأمور السرية وستعامل معاملة الذمة المالية الشخصية، ولن يكشف عنها لأي أحد.
وقال: إن لجنة سوق الكويت للأوراق المالية أقرت خلال اجتماع لها الإثنين الماضي، التعديلات التي أدخلتها اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة على مشروع قانون هيئة سوق المال، وسترفع المشروع مرة أخرى إلى اللجنة المالية؛ لتتم مناقشته في مجلس الأمة بعد أن أصبح جاهزا.
وأشار باقر، في تصريحات نشرتها صحيفة "القبس" الكويتية الثلاثاء الماضي، إلى أن اللجنة المالية أدخلت تعديلات طفيفة على مشروع القانون، لا تعدو كونها تحسينات، مشيداً بتعاون أعضاء اللجنة المالية في هذا الصدد.
وقال باقر: إن اللجنة استعرضت 9 أسئلة برلمانية تقدم بها نواب في مجلس الأمة إلى بورصة الكويت، وتمت الإجابة على سؤال واحد، كما استعرضت اللجنة الإجابات المقترحة على بقية الأسئلة، والتي أعدت وفق حكم المحكمة الدستورية وتوصيات اللجنة المختصة التي سبق وأن شكلها مجلس الوزراء للرد على الأسئلة البرلمانية للوزارات كافة.
وأضاف: "تم تشكيل لجنة مصغرة تضم 4 أعضاء في لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، يرأسها وزير التجارة الأسبق هشام العتيبي، ستتولى مراجعة وإعداد الردود على الأسئلة البرلمانية".
وأشار إلى أنه فقط يمكن الكشف عن الأمور العمومية؛ مثل حجم التداول على شركة ما خلال فترة معينة، وكذلك حركة المؤشر والإفصاح عن الملكيات إذا تعدت النسبة المحددة، لافتاً إلى أن اللجنة استعرضت كذلك الأحكام التي صدرت لمصلحة السوق، ومنها حكمان نهائيان صدرا مؤخراً.

بمشاركة 650 دار نشر ومنع 100 كتاب

انطلاق معرض الرياض للكتاب

الرياض/متابعات:
انطلقت أمس فعاليات معرض الرياض الدولي للكتاب تحت رعاية العاهل السعودي الملك عبدالله، وذلك بمشاركة 650 دار نشر عربية وأجنبية تمثل 27 دولة، وتعرض 250 ألف عنوان بعد منع 100 كتاب من دخول المعرض، بسبب تضمنها مخالفات دينية وأخلاقية وتعارضها مع الذوق العام.
وسيقوم المعرض الذي يستمر 10 أيام، وتحل فيه البرازيل ضيفة شرف، بتكريم المؤرخين السعوديين الأحياء تقديرا لجهودهم، وتخصيص موضوع عن الأديب الراحل الطيب صالح، وقد خصص المعرض جناحا كاملا لثقافة الطفل.

الاحتفال باليوبيل الفضي "للجنادرية" في السعودية

الرياض/متابعات:
تنطلق اليوم الأربعاء الاحتفالات باليوبيل الفضي لمهرجان الجنادرية في السعودية.
وسيُحيي المهرجانَ نخبةٌ من كبار فناني الخليج والعالم العربي، منهم: فنان العرب محمد عبده، وعبدالمجيد عبدالله، وراشد الماجد، وعباس إبراهيم.
ويقدم في افتتاح المهرجان اوبريت مختلف ومتميزيؤدي النجومُ المشاركون فيه دوراً دراميا على خشبة العرض لتجسيد معانٍ ومفردات الأمير بدر بن عبدالمحسن، الذي كتب كلمات الأوبريت، وحرص على متابعة كل الجزئيات المتعلقة بتنفيذه.
وقد بدأ الفريق العمل على الأوبريت منذ 4 أشهر، وشهدت هذه الفترة رحلات مكوكية ما بين الرياض، وجدة، والقاهرة، وبيروت، إضافة إلى مدينتي روما وفينا اللتين جُلب منهما التصميم الخاص بإضاءة المسرح، والمؤثرات التي ستُستخدم في الأوبريت.
ضمن فعاليات المهرجان هذا العام ستكون جمهورية روسيا الاتحادية ضيف شرف"جنادرية24"،والذي يتناول في نشاطه الثقافي هذا العام واحدة من أهم القضايا التي تشغل العالم، وهي قضية الإسلام وحوار الثقافات.
وستكون بداية انطلاقة المهرجان بسباق الهجن السنوي الكبير – وهو السباق رقم (35) في تاريخ المسابقة – بمشاركة عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ويبلغ عدد المتسابقين هذا العام نحو 600 متسابق.
ويشهد السباق أيضاً – لأول مرة – مشاركة عدد من الفرق الفلكلورية والشعبية التي تمثل مختلف مناطق المملكة، حيث تؤدي"وصلاتها" خلال إقامة السباق.
ويتم خلال حفل الافتتاح تكريم الشخصية السعودية الثقافية لهذا العام، وهو وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر، فيما سيُقام حفل خطابي للمهرجان.
وتُقام ضمن فعاليات المهرجان كذلك مسابقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لحفظ القرآن الكريم والسنة النبوية للطلاب والطالبات.
ويتضمن النشاط الثقافي للمهرجان محاور مختلفة لعل أبرزها ندوة عن "الإسلام وحوار الثقافات.. الخصوصية والمشترك"، وهي محور النشاط الثقافي، بالإضافة إلى قضايا ثقافية أخرى يناقشها المشاركون في المهرجان، حيث تعقد الفعاليات في قاعة الشيخ محمد بن إبراهيم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

■ الاحتفال باليوبيل الفضي للجنادرية